قضية استعصت عن الحل..

14

حرم الشعب من العيش الكريم

15

الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء: 17 جمادى الأولى 1435هـ - 18 مارس 2014م العدد 18016
Tuesday : 17 Jumada Alawla 1435 - 18 March 2014 - Issue No. 18016

13

657,8مليار ريال العجز الصافي لموازنة العام الماضي

• قالت وزارة المالية ان الموقف الفعلي الأولي الكلي لتنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال العام الماضي 2013م، يظهر عجزا بمقدار 618.9 مليار ريال، مقارنة بعجز مقدر في نفس الفترة بمبلغ 628.2مليار ريال، اي بانخفاض قدره 9.3 مليار ريال.

وأكدت الوزارة في نشرة احصائية مالية الحكومة للربع الرابع من 2013م – حصلت عليها "الثورة"- ان التنفيذ الفعلي الاولي للموازنة خلال العام الماضي أظهر عجزاً صافيا بمقدار 657.8 مليار ريال، مقارنة بالعجز المقدر والبالغ حوالي 682.8 مليار ريال لنفس الفترة، أي بانخفاض قدره 25 مليار ريال وبما نسبته 3.7 % من اجمالي العجز المقدر.

وأوضحت أن الموقف الفعلي الأولي الكلي لتنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال العام الماضي اسفر عن تسجيل عجز نقدي كلي وصافي بنسبة .8.37% و 8.90%، على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بالنسبة المقدرة لنفس العام والبالغة 8,5 % و 9,2 %.

وكشفت النشرة الاحصائية عن ارتفاع حصيلة الايرادات خلال العام الماضي، مقارنة بتقديرات الموازنة لنفس الفترة، حيث بلغ اجمالي الموارد الفعلية 2146.4 مليار ريال، مقارنة بتقديرات الموازنة البالغة 2084.2 مليار ريال، بزيادة قدرها 62.2 مليار ريال وبنسبة زيادة 3 % من اجمالي الايرادات المقدرة.

وذكرت أن زيادة الايرادات تركزت في الباب الثالث (ايرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات) بمبلغ 155.6 مليار ريال، والباب الثاني (المنح) بمبلغ 4.4 مليار ريال، في حين تحقق نقصاً في ايرادات الباب الاول (الايرادات الضريبية) بمبلغ 96.9 مليار ريال.

وأظهرت الاحصائية المالية ان الاستخدامات الفعلية الاولية في العام 2013م بلغت 2804.2 مليار ريال، مقارنة بالتقديرات المتوقعة لنفس الفترة والبالغة 2767 مليار ريال، وبتجاوز مقداره 37.2 مليار ريال وبنسبة 1.3 % من اجمالي الاستخدامات المعتمدة في الموازنة.

وأفادت ان هذا التجاوز تركز في نفقات الباب الثاني (نفقات على السلع والخدمات) بمقدار 75.3 مليار ريال ونفقات الباب الثالث (الاعانات والمنح والمنافع الاجتماعية) بمقدار 225 مليار ريال نتيجة لزيادة دعم المشتقات النفطية.

خلال الفترة 2007 - 2012م

هروب 4,2مليار دولار من اليمن للاستثمار في الخارج

الثورة/عبدالله الخولاني

اليمن تعد من الدول المتعطشة للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية لمساعدتها للخروج من ضائقتها الاقتصادية ولكن الواقع اليوم يقول عكس ذلك ونتائجه ليست وليدة اللحظة ولكنها نتيجة لتراكمات امتدت لسنوات فالأرقام تكشف خروج (4239) مليون دولار من رأس المال المحلي الخاص خلال الفترة(2007م 2012م) للاستثمار في الخارج رغم التدني الكبير لعوائد الاستثمار في السوق مقارنة بأسعار الفائدة المرتفعة في السوق المحلية (بما في ذلك أسعار الفائدة على القروض الحكومية) وهذا ما يعني عدم وجود فرص تشغيل متاحة لاستخدام هذه الموارد الفائضة من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية بما فيها قطاع الحكومة.

هذه المؤشرات استنتجتها دراسة حديثة موسومة بعنوان(اثر الاقتراض الحكومي الداخلي لتمويل عجز الموازنة على أنشطة القطاع الخاص)لوكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط كوجهة تعبر عن وجهة نظر شخصية من خلال بيانات ميزان المدفوعات والتي أظهرت أن إجمالي التحويلات المدفوعة الى الخارج والمرتبطة بنشاط شركات النفط والغاز العاملة في اليمن للفترة (2005-2012م) تفوق عائدات صادراتها من النفط والغاز بنحو (3135) مليون دولار بما نسبته (12.8%) من إجمالي تحويلاتها المالية إلى الخارج، وإذا أخذ في الاعتبار أن جزءاً هاماً من نفقات شركات النفط والغاز الأجنبية تكون على عوامل إنتاج ومدخلات محلية فإن الفارق بين تحويلات شركات النفط إلى الخارج وعوائدها من صادرات النفط والغاز سيرتفع عما سبق ذكره، وهذا الفارق يمكن اعتباره رأس مال خاصا محلياً هارباً للبحث عن استثمار خارج الوطن كما يمكن افتراض أن صافي حركة رأس المال للبنوك التجارية من و إلى الخارج في ميزان المدفوعات هي إحدى وسائل خروج رأس المال المحلي للاستثمار في الخارج عبر البنوك التجارية وحسب البيانات للفترة (2007-2012م) نجد أن صافي رأس المال الخاص المحلي الهارب للاستثمار في الخارج بلغ (1104) مليون دولار.

تخمة مالية

وترى أن بلوغ حجم الدين العام الداخلي نهاية 2013م ما نسبته (130%) من إجمالي الإيرادات الذاتية المؤكدة، وأعباؤها (16.78%) من إجمالي النفقات للعام نفسه، تكون قد تعدت وبدرجة كبيرة ليس حدود الأمان فحسب بل أنها قد أصبحت تمثل مشكلة مالية واقتصادية عويصة ومكلفة كما أثبتت المؤشرات الاقتصادية والمالية وجود تخمة مالية كبيرة لدى القطاع الخاص المحلي والبنوك التجارية والإسلامية المحلية، حيث يزيد حجم مدخرات القطاع الخاص المحلي وكذا حجم موارده المتاحة للاستثمار عن حجم استثماراته في المتوسط ما نسبته (21.33%) و(76.1%) على التوالي، كما لا يتجاوز متوسط نسبة قروض القطاع الخاص من البنوك التجارية والإسلامية إلى إجمالي ودائعه لديها للفترة (2007م – 2012م) (31.5%)، ومتوسط نسبة إجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية والإسلامية إلى إجمالي الودائع لديها (67%) بينما تتعدى هذه النسبة في العديد من دول المنطقة(الأردن وتونس ومصر).

اعتماد محدود

كثير من الدول يعتمد القطاع الخاص فيها على البنوك لتمويل أنشطته لكن في اليمن اعتماد القطاع الخاص في تمويل أنشطته على الاقتراض من الجهاز المصرفي محدودة جدا طبقا للدراسة التي استنتجت أن متوسط نسبة قروض القطاع الخاص من البنوك التجارية للفترة (2007-2012م) لا تتجاوز في مجال تمويل الاستثمار (13%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص المحلي و(16%) من إجمالي قيمة الواردات السلعية في مجال التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وهذا ما يعكس مدى ضخامة حجم الموارد المالية السائلة المتاحة لدى القطاع الخاص وعدم احتياجه للاقتراض من القطاع المصرفي كما تظهر البيانات الاقتصادية والمالية أن العرض النقدي خلال الفترة (2007-2012م) نما بمعدل سنوي متوسط بلغ (10.8%) في ظل متوسط معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (6.7%) و(0.4%) بالأسعار الثابتة، وهذا ما يعني ان السياسة النقدية خلال هذه الفترة كانت ذات طابع توسعي في ظل وضع اقتصادي شبه راكد، وهذا ما ترتب عليه استمرار ارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة وهذا التدني الكبير في حجم استثمارات القطاع الخاص وبالأخص في المجال الإنتاجي والتشغيل بسبب الوضع الأمني والاقتصادي غير المستقر كان العامل الأساسي لذلك، وهذا ما جعل الحكومة تضطر لتحمل أعباء كبيرة لإبقاء الحركة في مفاصل الاقتصاد القومي شبه الراكد وهذا ما يؤكد عدم وجود أي مزاحمة للاقتراض الحكومي للقطاع الخاص، حيث يوجد موارد ضخمة متاحة للاستثمار مشغلة في المضاربات ونحوها سواء كانت في صورة ودائع لدى البنوك التجارية أو الإسلامية أو في صورة كان سيولة نقدية لدى رجال المال والأعمال أو رؤوس أموال مهربة للخارج، يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مختلف المجالات الإنتاجية في ظل بقاء حجم المديونية الحكومية عند مستوياتها الحالية ليكون القطاع الخاص بما في ذلك البنك المركزي والبنوك التجارية والإسلامية هم المستفيدون الحقيقيون من تضخم حجم المديونية الحكومية الداخلية بسبب ارتفاع العائد ودرجة الأمان وعدم القدرة والرغبة لدى القطاع الخاص تشغيل موارده الفائضة والكبيرة في مجال الاستثمار في المشاريع الإنتاجية في ظل الانخفاض الكبير لعوائد الاستثمار في الخارج هذه وتردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الداخل، وبالتالي فإن الخاسر الرئيسي هو المجتمع ممثلا بالحكومة.

تراجع النمو

تظهر بيانات الحسابات القومية خلال نفس الفترة أن متوسط نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (22.6%) تمثل استثمارات القطاع الخاص المحلي ما نسبته (46%) في المتوسط من الاستثمار الإجمالي و(10.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يفسر انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض فرص العمل الجديدة كما أن استثمار القطاع الخاص، المحلي لا تتجاوز نسبتها إلى إجمالي مدخرات القطاع الخاص للفترة (2007-2012) (82.4%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، بل أننا وعند إضافة مخصصات إهلاك الأصول الثابتة للقطاع الخاص إلى إجمالي مدخراته سنجد أن نسبة الفوائض لدى القطاع الخاص عن حجم استثماراته خلال هذه الفترة تصل في المتوسط إلى (76.1%)، وهذا ما يعني وجود موارد مالية ضخمة لدى القطاع الخاص متاحة للاستثمار تسمح للقطاع الخاص المحلي مضاعفة استثماراته دون أي حاجة للإقراض من الغير وهذا ما يجعل اعتماد القطاع الخاص المحلي على الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي لتمويل الاستثمار محدود جداً، وهذا ما تثبته البيانات النقدية، حيث نجد أن قروض القطاع الخاص من البنوك التجارية والإسلامية في القطاعات ذات الطبيعة الإنتاجية وعلى افتراض أنها استثمارية بصورة كلية لا تتجاوز نسبتها في المتوسط خلال الفترة (2007-2012م) (13%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص المحلي و(8%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص والمحلي والأجنبي أيضاً ، وهذا يعني أن القطاع الخاص يعتمد في تمويل استثماراته وبدرجة أساسية على السيولة النقدية التي بحوزته وليس على الاقتراض من البنوك التجارية.

فوائد مرتفعة

الفوائد المغرية والمرتفعة وانعدام المخاطرة جعلت الاقتراض الحكومي عبر إصدار أذون الخزانة والسندات الحكومية والصكوك الإسلامية هو البديل الأمثل أمام البنوك التجارية والإسلامية والقطاع الخاص في ظل الوضع غير الآمن والمشجع على الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي في المشاريع الإنتاجية كما يؤكد وكيل وزارة المالية المساعد وذلك بسبب ارتفاع درجة الأمان للاقتراض الحكومي والعائد المالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصة إذا ما عرفنا أن مدفوعات فوائد الدين العام الداخلي من البنوك التجارية بلغ نحو (308) مليارات ريال بما نسبته (135%) من إجمالي قيمة الإنتاج و(155%) من قيمة الناتج المحلي لقطاع التمويل والتأمين عام 2012م هذا ما يعكس حجم الدور الذي تلعبه القروض الحكومية في تشغيل موارد القطاع المصرفي والعائلي الضخمة وغير المشغلة وبعوائد مجزية.

أزمة الديزل تتفاقم.. والجهات المعنية تنتظر المنحة الإماراتية

■ الثورة / محمد راجح

تزايدت أزمة الديزل والغاز في السوق المحلية منذ الأسبوع الماضي ولاتزال مستمرة مع احتشاد المواطنين في طوابير طويلة أمام محطات بيع الديزل والبترول مما أدى إلى سد بعض المنافذ في شوارع العاصمة.

وفي الوقت الذي يترقب المواطن أي انفراجه لهذه الأزمة التي تأتي في إطار سلسلة من الأزمات المتلاحقة تتركز بشكل خاص في المشتقات النفطية ـ لاتزال الجهات المعنية في انتظار المنحة النفطية المقدمة من إحدى الدول الخليجية والتي لم تصل حتى الآن.

وأكد عدد من المواطنين الواقفين في طوابير محطات التعبئة أن هناك انعداما تاما لمادة الديزل وارتفاعاً كبيراً في الغاز مع وصول سعر الدبة لنحو ألفي ريال في السوق المحلية.

وبحسب أحد المواطنين الذي وجدناه يقف في طابور لإحدى المحطات في جولة سبأ بالعاصمة صنعاء بأنه دخل اليوم الخامس وهو يبحث عن الديزل ويتناوب مع أولاده في المحطات أملاً في الحصول على احتياجاتهم من الديزل.

ويرى خبراء أن استمرار أزمات المشتقات النفطية المتلاحقة تؤثر كثيرا على معيشة الناس وقوتهم اليومي وهذا بحد ذاته أمر خطير يلحق أضراراً بالغة في المجتمع والتنمية الاقتصادية ، وكذا في الحد من أي توجهات لتحسين الوضع الاقتصادي وزيادة النمو وتمويل مشاريع التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وتؤثر أزمة الديزل بشكل مباشر على القطاع الزراعي والخدمي والصناعي ،حيث تشهد هذه القطاعات ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المدخلات مثل الري والنقل والتسويق والتي أدت في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج والصادرات.

انتظار

من جانبها تقول شركة النفط اليمنية أن أزمة مادة الديزل ستُحل في عموم محافظات الجمهورية ، خصوصاً تلك التي تشهد أزمة بمادة الديزل ،في الأسبوع القادم.

وتنتظر اليمن منحة نفطية إماراتية تتوقع الجهات المعنية أن تصل إلى الموانئ مع نهاية الأسبوع الحالي أو الأسبوع القادم ومن ثم يتم تصفيتها بحسب بيان لشركة النفط" وتوزع فوراً على المحافظات .

وتؤكد الشركة أنها ستقوم بتكليف لجان للنزول ، بهدف المتابعة والمراقبة لكافة المحطات وسيتم مراقبة أدائها واتخاذ إجراءات صارمة ضد أي محطة ستخالف القانون.

تأمين

يقول خبراء أن أزمة المشتقات النفطية المتكررة تعود إلى عدم التأمين الكافي للسوق المحلية بالمشتقات النفطية ، ولو تم ذلك لن توجد أزمات ، مؤكدين أن وزارة المالية فتحت حساباً لوزارة النفط سمي بحساب التسهيل ومن خلاله يتم التسديد لمصافي عدن وهذا يعني أن مصافي عدن تبيع لشركة النفط بالسعر العالمي وشركة النفط تبيع للسوق المحلية بالسعر الرسمي وفارق السعر بين الرسمي والعالمي تتحمله وزارة المالية وبذلك يكون حساب التسهيل غير كاف لتسديد قيمة الصفقات القادمة وهذا ينتج عنه عجزاً وأزمات في المشتقات النفطية.

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

المال السائب

اليمن ليس البلد الغني بمواردها حتى نتصرف وكأننا دولة نعاني من تخمة المال والموارد وفي نفس الوقت هناك إهدار للمال العام ناتج عن سوء الإدارة والاستغلال للإمكانيات المتاحة التي يمكن أن تلعب دورا في التنمية .

عقارات وأراضي الدولة لو تم تسخيرها لخدمة شعب بدلا من أشخاص ..هل سيكون الوضع أفضل والخزينة العامة سيتحسن مركزها المالي والعجز يكون بنسب اقل مما هي عليه لو وجدت مصادر جديدة للإيرادات ..أم الحديث عن الأوقاف فهو ذو شجون وسيثير حساسية الكثير الذين أكلوا الكعكة ولم يتركوا حتى الفتات، فالمال السائب يعلم السرقة وهذا هوحالنا في اليمن للأسف الشديد.

لنقل أن ما ذكرناه هو من المألوف وأصبح فساداً يتداول بالوراثة، لكن أن يصل الأمر للشركات الأجنبية المستثمرة فهذا أمر جديد لم نعلمه إلا مؤخرا وهو ما أثار الاستغراب والدهشة معا، فهذه الشركات جاءت لتفيد وتستفيد وهي المعادلة السوية والمتعارف عليها بعيدا عن حساب الصفقات والمصالح الشخصية فهل من المعقول أن تمنح منشآت دولة سواء مولت من الخزينة العامة أو نقلت ملكيتها بعد انتهاء عقود شركات عملت لفترة في اليمن فمن الطبيعي أن تصبح الحكومة هي المالك لهذه المنشآت، لكن أن تستفيد شركات استثمارية أجنبية من هذه المشاريع دون وجه حق أو مقابل مادي تحصل عليه الخزينة العامة كإيجار فهذا لا يقبله عاقل خاصة عندما تكون شركة مثل توتال.

هناك منشآت في صافر بمحافظة مارب آلت ملكيتها للحكومة اليمنية بعد انتهاء عقود شركات أجنبية استثمارية عملت في مجال الاستكشاف النفطي لسنوات لتكون شركة توتال الفرنسية هي المستفيد الوحيد منها بدون مقابل مادي يجنيه الاقتصاد اليمني الذي هو بحاجة لأي مصدر يدر عليه المال.

اليوم ما أحوجنا للتفتيش عن أي مال مهدر يمكن استغلاله لحاجة اليمن لتخفيف من معاناته الاقتصادية نتيجة شحة الموارد وضخامة الأموال المطلوبة لرد المظالم ورد الاعتبار وإعادة من سرحوا من وظائفهم وتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل، فالخزينة العامة أحق بالمال من توتال ولو من باب الصدقة حتى ولوكنا أصحاب حق، فنصاب الأمور تغيرت والموازين انعكست.

لتنظر إلينا شركات الاستثمار بعين الرحمة على الأقل في هذه الظروف الصعبة التي نعيشها من باب رد الجميل، فكم من مليارات الدولارات تدفقت عليهم من خيرات أرضنا وشركة توتال ستكافئنا على كرم ضيافتنا.. وللحديث بقية.

Alkhwlani22@yahoo.com